

حاسمة ، ان ارادت الحفاظ على وجودها . وقد عاد احد المعلقين (يوستف حاريف - معاريف ، ١٩٧٥/١/٢٤) ووضح ، مرة اخرى ، الاختلاف في وجهات النظر بين الزعماء الثلاثة بشأن التسوية الجزئية مع مصر بقوله « ان رئيس الحكومة لا يحبذ تسليم الممرات [المتلا والجدي] ولا ابو رديس [الى مصر] حتى ضمن اطار اتفاق لخمس سنوات [تتعهد مصر خلالها بعدم المطالبة بانسحاب اسرائيلي اخر] . وعلى الاكثر ، سيكون على استعداد للتنازل عن ابو رديس (بعد اتفاقية واضحة مع الولايات المتحدة بتأمين تزويد اسرائيل بالنفط بشكل منظم ، ايام السلم والحرب) . « أما « وزير الخارجية فهو أيضا ، كما يبدو ، يحمل الرأي نفسه ، وعلى أية حال لا يحبذ الموافقة على تسوية لفترة قصيرة (وقد تحدثت عن ذلك بالتفصيل في واشنطن موضحا ان سنتين ، مثلا ، لا تكفيان اسرائيل) » ، بينما يحمل وزير الدفاع بيريس رأيا اخر لا يتفق مع هذه الآراء ، حيث انه « يشجب بشدة تسليم الممرات و ابو رديس ، او أي منهما في اطار اتفاقية محدودة ، و« الانتفاضة المحدودة » هذه تعني ايضا تسوية لخمس سنوات . وبحسب رأيه يجب ان يكون واضحا لمصر ان التسوية المقبلة ينبغي ان تكون تقدما نحو السلام عن معرفة كاملة . ويمكن ... تسليم الممرات و ابو رديس لمصر ضمن اتفاق عريض فقط - اي اتفاق لعشر سنوات ، يشمل حل المشاكل على أساس نوع السلاح في سيناء ، الاتفاق على مراحل السلام ، وحتى على مشاريع لاجل السلام ، مثل الجسور المفتوحة . والاساس ان التسوية ينبغي ان تكون بين اسرائيل ومصر وليس بين اسرائيل والولايات المتحدة . وهذا يعني ان التسوية ينبغي ان تكون سياسية ، بمركباتها وطابعها . وبدون مقابل سياسي ... ملزمة اسرائيل بابداء التصلب في المجال الاقليمي » (المصدر نفسه) . وقد أكد بيريس هذه الآراء المتسوية له في تصريحات عديدة ادلى بها في مناسبات مختلفة ، ونقلتها عنه اذاعة اسرائيل (رأ ، ٢١ و ٢٥ و ٢٦ و ١٩٧٥/١/٢٨) وصحفتها (دافار ، ١٩٧٥/١/٢١) .

كذلك تطرق معلق اخر (ماتي غولان - رأ ، ١٩٧٥/١/٢٦) الى الخلافات في وجهات النظر بين رئيس حكومة اسرائيل ووزير خارجيتها ودفاعها

في ابو رديس ، او عن اي منهما ، لقاء تقديم مصر « مقابلا سياسيا ما » يحتوي على « فترة هدوء معينة» . وان مصر قد وافقت مبدئيا على قبول هذا الاقتراح ، وبالتالي وافقت ضمنا على قبول تسوية جزئية منفردة مع اسرائيل ، دون أن تربط ذلك بانسحاب اسرائيلي مماثل على الجبهات الاخرى ، وانه لم يبق لوزير الخارجية الاجريكي الا الحضور الى المنطقة لاضافة بعض التوتش على هذا الاتفاق وحيل الطرئين على توقيعه . غير انه اتضح للاسرائيليين ، كما يبدو ، ان الموقف المصري على غير ما توقعوه ، خاصة بعد ان أعلنت مصر انها تصر على اعتبار اي اتفاق انسحاب قد يتم التوصل اليه « اتفاقا عسكريا » فقط ، وان موافقتها على مثل هذا الاتفاق مرهونة بانسحاب اسرائيلي على الجبهات الاخرى ، وان تم هذا الانسحاب في وقت لاحق ، وهو الموقف الذي نقله الامريكويون ، على ما يظهر ، رسميا الى اسرائيل . ويبدو ان هذا الوضع قد دفع الاسرائيليين الى اعادة النظر في مواقفهم ، ليكتشفوا ان فشل المحادثات حول المرحلة المقبلة من التسوية الجزئية لا يتعلق بموقف مصر فقط ، بل يعود الى موقف حكومتهم ايضا ، التي لم تبلور حتى الان موقفا من مثل تلك التسوية ، ولم تحسم الخلافات بين الوزراء ، والكتل داخلها .

الخلافات داخل الحكومة الاسرائيلية تزداد حدة

بدأ الحديث عن خلافات داخل الحكومة الاسرائيلية تتعلق بمواقف الوزراء المختلفة ، ثم الكتل التي تشكل الاحزاب الرئيسية في الائتلاف الحكومي ، من تسوية الصراع في المنطقة قبل نحو شهر ، مع بداية بحث الخطوات العملية في المرحلة التالية من التسوية المقترحة مع مصر . وترتكز الحديث ، بشكل مباشر ، حول مواقف « الثلاثة الكبار » في الحكومة ، رئيس الحكومة يتسحاق رابين ووزير الخارجية يغال لون ووزير الدفاع شمعون بيريس ، خاصة وان هؤلاء الثلاثة يمثلون الكتل الثلاث (مباي واحدوت همنوداه ورافي) التي تشكل حزب العمل ، وهو الحزب الذي يقود الائتلاف الحكومي ، وبالتالي فان اي خلاف بينهم حول التسوية السياسية ، او غيرها من الامور المهمة ، سيؤدي الى سقوط الحكومة او سيمنعها ، على الاقل ، من اتخاذ قرارات